«نظرة لغوية في إشكالية الترادف بين القدامى والمحدثين»

بقلم الدكتور: عمار ساسي

مكلف بالدروس في قسم اللغويات

معهد اللغة العربية وآدابها - جامعة مولود معمري - تيزي وزو

«نظرة لغوية في إشكالية الترادف بين القدامى والمحدثين»

بقلم الدكتور: عمار ساسي
مكلف بالدروس في قسم اللغويات
معهد اللغة العربية وآدابها - جامعة مولود معمري - تيزي وزو

في مبدأ الترادف اللغوي:

تمهيد:

لقد كتب كثير من علماء اللغة في الترادف. فمنهم من جمع آراء جهابذة اللغة وأبان عن موقفهم إزاء هذه الظاهرة اللغوية، ومنهم من سلك موقفا مباينا لهم والحق أن كل ما ذكر في هذا الموضوع لا يخرج عن رأيين وموقفين متمايزين. - الأول: يتبَنّى ويؤيّد ظاهرة الترادف في اللسان العربي، ويعتبرها من باب ثراء اللغة وتَكيُّفِهَا ومُرُونَتِها مع مستجدات العصر، وهذا دليل على صلاحيتها. الثاني: ينكر ظاهرة الترادف ولا يعتبرها دليلا على نَماء اللغة وتطوّرها وثرائها، إنما يرى ذلك خروجا عن خط دقتها الموسومة به، ويرى في ذلك أيضا انحرافًا عن أصلها الذي وُضعَتْ لَهُ، وهذا الاتجاه إذْ يَنْكِرُ الترادف إنما ينطلق من مبدإ الدقة العلمية، ومن أصل أن كلّ كلمة خلقت لمعنى دقيق. والاختلاف في المبنى يؤدي حتما إلى اختلاف في المعنى. وأكبر شاهد عندها على ذلك اللسان العربي الأصيل والقرآن الكريم.

ولا غَرْوَ أن يكون عصرنا هذا عصر الدقة العلمية وعصر التخصص المعرفي في كلّ ميدان وجانب؛ وهو على ذلك إذْ يوجب علينا أن نتخصص وندقق في لغتنا الشريفة ونحن نبحث وندرس ونجمع ونستقرئ، وهذا ممّا لا يختلف فيه اثنان ولا يتناطح فيه عنزان. فلعلّ بذلك نسبر الأغوارَ ونكشف عن الأسرار التي ينطوي عليها اللسان العربي المبين. ونكشف بذلك عن الكثير من مظاهر الإعجاز في القرآن الكريم. ومن المراجع

والمصادر الهامة التي اهتمت بهذه الظاهرة اللغوية وحددت فروق معاني الألفاظ وبحثت فيها ناكرة ظاهرة الترادف في العربية هو (معجم مقاييس اللغة) لأحمد بن فارس. وابن فارس هذا هو تلميذ ثعلب. وقد أخذ برأي أستاذه حول التباين بين اسم الذات واسم الصفة، وعبارة ثعلب مشهورة (ما يظنّ من المترادفات هو من المتباينات).

- يقول الأستاذ محمد مبارك: (إذا تجاوزنا البحث عن النشأة الأولى لألفاظ اللغة ونظرنا في طريقة وضع الألفاظ للمعاني الجديدة بعد أن أصبح للغة رأس مال من المفردات الدالة على المعاني، وجدنا أن ذلك يكون باختيار صفة من صفات الشيء الذي يراد تسميته أو بعض أجزائه أو نواحيه أو تحديد وظيفته وعمله اشتقاق لفظ يدل عليه من اللفظ الدال على صفته أو جزئه أو ناحيته أو وظيفته. وفي هذا الموضع تختلف الأمم وتتفاوت في نظرتها إلى الأشياء وفي وضعها للألفاظ الحديثة التي نطلقها على المسميات، ولننظر في أمثلة قديمة وحديثة من الألفاظ العربية ونتأمل في الصلة بين المدلول الأصلي للفظ والمعنى المقصود منه، أو الشيء المسمّى فمن الألفاظ القديمة (السهل والماء والقلب والعادة. والانسان والبيت والعقل والفضل والشرف). يلاحظ على هذه الألفاظ أن العرب اختاروا صفة السهولة في السهل والسمو في السماء والتقلب في القلب، والعود والتكرار في العادة، والأنس في الإنسان، المبيت في البيت، والعقل وهو الربط في العقل لأنه يعقل صاحبه عن الشرّ، والفضل وهو الزيادة في الفضل المعنوي والارتفاع في الشرف ... الخ)(1).

- يقول ابن الأعرابي «كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل واحد منهما ليس في صاحبه، ربما عرفناه فاخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله(2).

- إنّ من السمات الأساسية في اللسان العربي المبين الدقة والتخصيص تكون الدقة في التسمية والتخصيص في اللغة، وهما دليل على بلوغ أصحاب تلك اللغة درجة عالية في دقة التفكير، واتّصافهم بمزية الوضوح وتحديد المقصود تحديدا يقتضيه المنطلق العلمي. واللغة العربية لا ينطبق عليها وصف الابتدائية لكثرة ما فيها من الألفاظ الدالة على الكليات والمفاهيم والمعاني العامة والمجردة. وذلك قرينة على أنّ ما فيها من الدقة

والتخصيص إنما هو ناشئ عن دقة التفكير، وتحديد الدلالة ووضوح الذهن.. والناظر في الشعر الجاهلي على سبيل المثال كنموذج أدبي راق يلحظ هذه الدقة في الوصف، كوصف أنواع الحيوان والصيد وصفا يتضمن الجزئيات، والتفصيلات في الألوان والأشكال والحركات والمشاعر الخ ...

إنّ دقة التعبير والتخصيص سبيل من سبل تكوين الفكر العلمي الواضح المحدّد الذي تحتاج إليه الأمة في تربية أبنائها على التفكير الدقيق الواضح الذي يعدّهم للعمل والبحث العلمي. والتخصيص اللغوي. والدقة في التعبير أداة لا بد منها للأديب شاعرا كان أم ناثرا لتصوير دقائق الأشياء وإبرازها في جوانبها الخاصة المتميزة. وإذا كانت الدقة في الأديب واجبة فهي في الباحث اللغوي أوجب. ونحن اليوم في حاجة ماسة إلى بعث اللفظ الدقيق من لغتنا، وإحياء الفروق بين الألفاظ لتكون لدينا لغة تصلح أن تكون أداة لنهضتنا العلمية والأدبية، وأداة لتكوين التفكير الدقيق السليم في تربيتنا. وما يلاحظ اليوم على اللغة العربية الشريفة شيوع مرض العموم والغموض والإبهام، حتى أصابت هذه الآفات التفكير نفسه، فضاعت الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتقاربة فغدت مترادفة، وكثر استعمال الألفاظ المجازية وصرفت عن معانيها الأصلية فضاع الفكر بين الحقيقة والخيال. وزالت الخصائص المميزة والفروق الفاصلة وأصبح لكل موضوع مهما تكرّر قوالب من اللغة ثابتة وأداة من اللفظ لا تتغيّر وتعابير مصوغة بكلّ مناسبة أو موضوع تنقل وتلصق كلّما تكررت تلك المناسبة أو عرض ذلك الموضوع.

كلّ هذا يؤدّي إلى قتل لخصائص اللغة والأدب ومزايا الفن، إذ الفن يقوم على إبراز المقومات والمزايا الخاصة والدقائق الخفية والمشاعر الذاتية واللحظات العابرة والمشاهد غير المتكررة.

لقد كان اللغويون والكُتّاب في أيام ازدهار اللغة العربية يحرصون على دقة التعبير ووضع الألفاظ مواضعها. وقائمة هؤلاء الكتاب كبيرة منهم أبو عثمان الجاحظ وأبو هلال العسكري صاحب (الفروق في اللغة)، وابن قتيبة (في أدب الناقب) والثعالبي في (فقه اللغة وأسرار العربية) ... الخ.

وعلى هذا فنحن اليوم مطالبون بشيء يقال له التحرر من آفات عصور الإنحطاط في ميدان اللغة، ومطالبون بالعودة إلى خصائص العربية في استعمال اللفظ الخاص والعام، كلا في موضعه اللاّئق به، ومكانه المناسب له. إذْ أن حياتنا العلمية تحتاج إلى دقة التعبير وتحديد المعاني أكثر.

والحقيقة التي يجب تسجيلها في هذا المقام هي أن اللغة العربية لغة غنية بألفاظها الدالة على المعاني العامة كما أنها غنيّة بألفاظها الخاصة الدقيقة. ونحن اليوم محتاجون إلى النوعين كلاهما في حياتنا ونهضتنا العلمية ولكل منهما موضع يليق به. ولما كان استعمال العام أسهل من استعمال الخاص: لأن الخاص يحتاج إلى ذخيرة من اللفظ أوسع ومادة أغزر، ويحتاج إلى تمييز واختيار، ومزيد من الجهد والتفكير: كانت النفوس إلى استعمال اللفظ العام أميل وأقرب. وذلك هو الشائع في عصور الترف والكسل والانحطاط. وعلى هذا وجب استعمال الدقيق من الألفاظ واختيار اللفظ المطابق لمعناه بلا زيادة ولا نقصان. ومن هنا جاء رفض الترادف في اللسان العربي مبدأ من مبادئ المنهج الوصفي الوظيفي المتبنّى.

في مفهوم الترادف: لقد أجمع علماء اللغة قديما وحديثا على أن

- الترادف: هو (دلالة الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد)، مثلا: المسكن، والمنزل، والدار، والبيت. وذهب ومضى وانطلق وغد. والسؤال هنا ما طبيعة هذه الدلالة وما حقيقة أمرها؟، هل هي دلالة حقيقية أم شبيهة أم قريبة؟؟. ولاستبيان ذلك لا بدّ من استنطاق المعاجم العربية، فقد جاء في معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني: «الرّدف التابع والترادف التتابع، والرادف المتأخر، والمردف المتقدم الذي أردف غيره. قال تعالى : فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي مُمِدكُم بألفٍ من الملائكة مُرْدفين»(3). قال أبو عبيدة: مردفين: جائين بعد فجعل ردف وأردف بمعنى واحد. وأنشد: «إنّ الجَوْزَاءَ أَرْدَفَتْ الثُّرَيَّا» ... وقرئ مردفين: أيْ أرْدِفَ كلّ إنسان ملكاً ... وأرْدَفَتُهُ حَمْلَتُهُ على ردف الفرس ... وجاء واحد فأردفه آخر، وأرداف الملوك: الذين يخلفونهم ...»(4). وما يفهم من هذا العرض الوجيز لدلالة الترادف أنه لا وجود لمفردة تحمَل عيْن مدلول مفردة أخرى حقيقة.

لأن اللفظ الواحد هو في الأصل: وعاء للمعنى الواحد. وكل ما في الأمر أنَّ المترادفات هي أقارب تقرب لبعضها البعض مكانا ودلالة غير أن كل مفردة في أصلها موضوعة لدلالة خاصة بها ومتميزة.

وعليه نسوق الملاحظة التالية:

- إنّ تعريف الترادف بقولهم «دلالة الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد» هو في حاجة إلى تدقيق علمي أكثر لأنّ ما يدل على المعنى الواحد في الأصل هو اللفظ الواحد.

- دلالة الترادف في المعاجم العربية تؤكد معاني التقارب والتتابع لا التشابه.

- الترادف اللغوي ليس هو التطور اللغوي، إذ لكل مدلوله ومجال درسه.

- ما يعنون به الترادف في ساحة الدرس اللغوي اليوم هو - برأي - يصب في مصطلح: الانحراف الاستعمالي (Déviation de l'utilisation) للمفردة.

لقد اختلف علماء العربية - كما ذكرنا - في أمر الترادف، فأنكره بعضهم وأثبته آخرون، وذهب بعض علماء العربية في أواخر القرن الثالث الهجري إلى إنكار الترادف والتماس الفروق الدقيقة بين الكلمات التي يظن فيها اتحاد المعنى، والقول بالتباين بين اسم الذات واسم الصفة، فقال ثعلب: «إن ما يظن من المترادفات هو من المتباينات» وأخذ برأيه تلميذه ابن فارس وبلغ الجدل أشده حول هذا الموضوع في القرن الرابع الهجري. وأيد أبو علي الفارسي إنكار الترادف والقول بالتباين.

وقد أرجع الدكتور عبد الواحد وافي في كتابه (فقه اللغة) الأسباب الحقيقة لكثرة المفردات والمترادفات في العربية إلى الأمور التالية:

1 - إن طول احتكاك لغة قريش باللهجات العربية الأخرى قد نقل إليها طائفة كبيرة من مفردات هذه اللهجات.

2 - إنّ جامعي المعجمات حوّلُوا كلمات كثيرة كانت مهجورة في الاستعمال.

3 - إن كثيرا من الكلمات التي تذكرها المعجمات على أنها مترادفة في معانيها لكلمات أخرى غير موضوعة في الأصل لهذه المعاني بل مستخدمة فيها استخداما مجازيا.

4 - إنّ الأسماء الكثيرة التي يذكرونها للشيء الواحد ليست جميعها في الواقع أسماء بل معظمها صفات مستخدمة استخدام الأسماء، فكثير من الأسماء المترادفة كانت في الأصل لأحوال المسمّى الواحد.

5 - إنّ كثيرا من الألفاظ التي تبدو مترادفة هي في الواقع غير مترادفة. وبالتحقيق والتأمل العلميين نجد هذه الأسباب تصب في إناء اللفظ الواحد للمعنى الواحد(5) أي المتباينات لا المترادفات.

الترادف في القرآن الكريم:

الناظر والمتأمل في آيات القرآن الكريم وألفاظه المحكمة يلحظ عجبا ويحكم على كل مفردة في القرآن الكريم أنها خلقت لمدلول خاص بها لا يمكن أن تحمله مفردة أخرى ولو كانت في الفصاحة أرقى. ويؤكد هذا الحكم قوله تعالي من سورة الحجرات «قالتْ الأعرابُ آمَنَّا قلْ لمْ تؤمِنُوا ولَكنْ قولُوا أسْلَمْنَا ولمّا يدْخل الإيمانُ في قُلُوبكُم»(6). فأنت ترى كيف رفض القرآن استعمال لفظ الإيمان في هذا المقام لأنه ليس في موضعه، وأنظر كيف أبْدَ لهُ باللفظ الأليق للمعنى والأنسب للمقام وهو (أسلمنا). والحجة في هذا كله أن الإيمان لم يدخل قلوب الأعراب بعد، وهذا بصريح قوله تعالى (ولَمّا يَدْخُلِ الإيمانُ في قُلوبِكُم). وعلى هذا النمط قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا أنظرنا واسمعوا)(7). فقد كان خبثاء اليهود يقولون للنبي صلى (راعنا) مستغلين ما يشعر به اللفظ من معنى الرعونة بالاضافة إلى أنهم كانوا يطلقون هذا اللفظ العربي وهم يريدون به معنى قبيحا، في لغتهم. ففي العبرية (راعي) معناها شرير، وإذا أضيفت إلى ضمير المتكلمين (راعنو) أي شرّيرُنا، فكان هذا اللفظ يوافق في الظاهر اللفظ العربي المراد به الرعاية والحفظ(8). علما أن الرعي في الأصل حفظ إما بغذائه الحافظ لحياته وإماّ بذب العدوّ عنه، يقال رعيته أي حفظته وارعيته: جعلت له ما يرعى(9). وقد رفض القرآن لهم استعمال لفظ (راعنا) لأنه لا يصلح لهذا المقام والحال. وأمرهم باستخدام خير منه وهو (انظرنا) ومعناه انتظرنا حتى نتمكن من حفظ

ما نسمعه منك من الوحي. وهذا يدل على أن القرآن الكريم يرفض الترادف في اللسان العربي المبين، ويقر بمبدأ التخصيص والتدقيق في وضع الألفاظ على المعاني المناسبة لها.

وهذه أمثلة تؤكد رفض القرآن الكريم لمبدإ الترادف، فقد ذكر الإمام الزركشي قاعدة جليلة في ألفاظ يظن بها الترادف وهي ليست منه، في كتابه الشهير - البرهان في علوم القرآن - نوجزها فيما يلي: قال الإمام الزركشي: لقد منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد.

1 - في ذلك: («الخوف» و«الخشية»): لا يكاد اللغوي يفرق بينهما، ولا شك أن الخشية أعلى من (الخوف)، وهي أشد الخوف، فإنّها مأخوذة من قولهم: شجرة خشية إذا كانت يابسة وذلك فوات بالكلية، والخوف من قولهم: ناقة خوفاء إذا كان بها داء، وذلك نقص وليس بفوات؛ ومن ثمة خصّت الخشية باللّه تعالي في قوله سبحانه (ويخشون ربهم ويخافون سوء الحساب)(10).

وفُرّق بينهما أيضا بأن الخشية تكون من عظم المخشي، وإن كان الخاشي قويا، والخوف يكون من ضعف الخائف، وإن كان المخوف أمرا يسيرا، ويدل على ذلك (الخاء) و(الشين) و(الياء) في تقاليبها تدل على العظمة، قالوا: شيخٌ: للسيّد الكبير، و(الخيش) لما عظم من الكتان. و(الخاء) و(الواو) و(الفاء) في تقالبيها تدل على الضعف. وانظر إلى الخوف لما فيه من ضعف القوة: قال تعالى (ويخشون ربَّهم ويخافون سوء الحساب)؛ فإن الخوف من اللّه لعظمته، يخشاه كل أحد كيف ما كانت حاله، وسوء الحساب ربما لا يخافه من كان عالما بالحساب وحاسب نفسه قبل أن يحاسب. قال تعالى (إنّمَا يخشى اللّه من عبادِه العلماءُ)(11) وقال لموسى: (لا تخف) أي لا يكون عندك من ضعف نفسك ما تخاف منه من فرعون فإن قيل: ورد (يخافون ربهم)(12) قيل: الخاشي من اللّه بالنسبة إلى اللّه ضعيف.

2 - ومن ذلك («السبيل» و«الطريق»)، وقد كثر استعمال (السبيل) في القرآن حتى إنّه وقع في الربع الأول منه، في بضع وخمسين موضعا، أولها قوله تعالى: (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله)(13)، ولم يقع ذكر الطريق مرادا به الخير إلا مقترنا بوصف أو بإضافة مما يُخَلِصُه لذلك كقوله تعالى (إلى الحق وإلى طريق مستقيم)(14).

3 - ومن ذلك أيضا: («جاء» و«أتى») يستويان في الماضي، و(يأتي) أخف من (يجيء) وكذلك في الأمر (جيئوا بمثله) أثقل من (فاتوا بمثله). ولم يذكر الله تعالى إلاّ (يأتي) و(يأتون)، وفي الأمر (فأت)، (فأتنا)، (فاتوا) لأنّ إسكان الهمزة ثقيل لتحريك حروف المد واللين. تقول (جيء) أثقل من (ائت). أما في الماضي ففيه لطيفة، وهي أن (جاء) يقال في الجواهر والأعيان، و(أتى) في المعاني والأزمان، وفي مقابلتهما «ذهب» و«مضى»، يقال: ذهب في الأعيان ومضى في الأزمان، ولهذا يقال: حُكْمُ فلان ماض، ولا يقال: ذاهب لأن الحكم ليس من الأعيان. وقال: (ذهب الله بنورهم»(15) ولم يقل «مضى» لأنه يضرب له المثل بالمعاني المفتقرة إلى الحال، ويضرب له المثل بالأعيان القائمة بأنفسها: فقد ذكر الله تعالى (جاء) في موضع الأعيان، في الماضي، و(أتى) في موضع المعاني والأزمان. وأنظر قوله تعالى (ولن جاء به حمل بعير)(16)، لأن صواع عين (ولماّ جاءهم كتاب)(17) لأنه عين. وقال (وجيء يؤمئذ بجنهم)(18) لأنها عين، أما قوله (فإذا جاء أجلهم)(19) فلأن الأجل كالمشاهدة، ولهذا يقال: حضرته الوفاة، وحضره الموت، وقال تعالى (بل جئناك بما كانوا فيه يمكرون)(20) أي العذاب لأنه مرئي يشاهدونه، وقال: (وآتيناك بالحق وإناّ لصادقون) حيث لم يكن الحق مرئيا، فإن قيل: فقد قال تعالى (أتاها أمرنا ليلا أو نهارا) وقال (ولما جاء أمرنا)، فجعل الأمر أتيا وجائيا. قلنا هذا يؤيد ما ذكرناه فإنّه كما قال: (جاء) وهو ممن يرى الأشياء، قال: (جاء) أي (أعيانا). ولما كان الزرع لا يبصر ولا يرى قال: (أتاها). ويؤكد هذا أن (جاء) يعدّى بالهمزة، ويقال: أجاءه: (فأجاءها المخاض إلى جدع النخلة)(21) سورة مريم. ولم يرد (أتاه) بمعنى (أئت) من الإتيان، لأنّ المعنى لاستقلال له حتى يأتي بنفسه.

4 - ومن ذلك: («عمل») و«فعل») والفرق بينهما أن العمل أخصّ من الفعل، فكل عمل فعل ولا ينعكس، ولهذا جعل النحاة (الفعل) في مقابلة (الاسم) لأنه أعم: والعمل على الفعل ما كان مع امتداد لأنه (فعل) وباب (فعل) لما تكرر. وقد أعتبره الله تعالى فقال: (يعملون له ما يشاء)(22) حيث كان فعلهم بزمان. وقال (يفعلون ما يؤمرون)(23) حيث يأتون بما يؤمرون في طرفة عين فينقلون المدن بأسرع، من أن يقوم القائم من مكانه.

وقال أيضا: (مما عملت أيدينا)، (ومما عملته أيديهم) فإن خلق الأنعام والثمار

والزروع بامتداد. وقال (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل). (ألم تر كيف فعل ربك بعاد). فإنّها إهلاكات وقعت من غير بطء.

وقال تعالى (وعملوا الصالحات) حيث كان المقصود المثابرة عليها لا الإتيان بها مرّة. فهذا هو البيان، وهذه هي الفصاحة في اختيار الأحسن في كلّ موضع(24).

5 - ومن ذلك أيضا: («القعود» و«الجلوس»)

إن القعود لا يكون معه لبثة، والجلوس لا يعتبر فيه ذلك، ولهذا تقول (قواعد البيت) ولا تقول جوالسه، لأن مقصودك ما فيه ثبات. و(القاف) و(العين) و(الدال) كيف قلبت دلت على اللبْث. والقعدة بقاء على الحال. و(الدقعاء) للتراب الكثير الذي يبقى في مسيل الماء وله لبث طويل.

أما (الجيم) و(اللام) و(السين) فهي للحركة، منه السجل للكتاب يطوى له ولا يثبت عنده، ولهذا قالوا، في (قعد): يقعد بضم الوسط، وقالوا: جلس يجلسُ بكسره، فاختاروا الثقيل لما هو أثبت. إذا ثبت هذا تقول (مقاعد للقتال) فإن الثبات هو المقصود. وقال (فاقعدوا مع القاعدين) أي لا زوال لكم ولا حركة عليهم بعد هذا. وقال (في مقعد صدق) ولم يقل «مجلس» إذ لا زوال عنه. وقال تعالى (إذا قيل لكم تفسّحوا في المجلس فافسحوا) إشارة إلى أنه يجلس فيه زمانا يسيرا، ليس بمقعد فإذا طلب منكم التَفَسُّحَ فافسحوا لأنه لا كلفة فيه لقصره، ولهذا لا يقال قَعِيد الملوك، إنما يقال: جليسهم، لأنّ مجالسة الملوك يستحب فيها التخفيف. والقعيدة للمرأة لأنها تلبث في مكانها.

6 - ومن ذلك أيضا: («التمام» و«الكمال») وقد اجتمعا في قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي)(25) المائدة. والعطف يقتضي المغايرة، فقيل: الإتمام لإزالة نقصان الأصل. والإكمال لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل، ولهذا كان قوله (تلك عشرة كاملة)(26) أحسن من تامّة: فإن التمام من العدد قد علم، وإنّما بقي احتمال نقص في صفاتها. وقيل (تَمّ) يشعر بحصول نقص قبله، و(كمل) لا يشعر بذلك. ومن هذا قولهم (رجل كامل) إذا جمع خصال الخير، ورجل تام إذا كان غير ناقص الطول. قال أبو هلال العسكري: الكمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به. والتمام

لاسم للجزء الذي يتم به الموصوف، ولهذا يقولون: القافية تمام البيت، ولا يقولون كماله، ويقولون البيت بكماله ...(27) والأمثلة كثيرة في القرآن الكريم.

ومن هنا فخاصيتنا التدقيق والتخصيص في اللسان العربي المبين وفي القرآن الكريم صريحتان كل الصراحة وواضحتان كل الوضوح. لذا فهما يوجبان علينا نكران ظاهرة الترادف اللغوي، وذلك حتى تبقى اللغة الشريفة على أصالتها ثابتة شامخة، حية وصالحة لكل زمان ومكان، إذ كل لفظ فيها خلق لمعنى وخُصَّ لمقام مميز لا يستوعبه لفظ آخر مهما كان فصيحا أو قريبا أو شبيها.

والرأي القائل بأن الترادف أداة تنمو من خلالها اللغة وتثرى بالمفردات قول - برأينا - يجب وضعه على المحك العلمي الدقيق لنتبين درجة صحته، إذ اللغة عندنا لا تقاس بمقياس الغنى أو الفقر، كأن نقول: لغة غنية أو لغة فقيرة، إنما تقاس بمقياس القوة والضعف، وعليه نقول: لغة قوية أو لغة ضعيفة. والقوة في اللغة تنحصر في دائرة استيعابها لجميع المعاني المطروحة في عصرنا من غير عجز ولا عوز. أما الضعف فيها فيكون في عدم استيعابها لجميع معاني عصرها وعدم استجابتها لتحولات زمانها هذا من جهة، ومن جهة ثانية يجب ألا ننظر إلى الترادف من ناحية تعدد المفردات على المعنى الواحد، لأن الإشكالية الأولى ليست في هذا الحيّز أو هذه الدائرة، إنما هي بدرجة ظاهرة في الانحراف وأعني انحراف الاستعمال(*) (la déviation de l'utilisation) لهذه المفردات مما جعلها تجتمع على المعنى الواحد. والحقيقة العلمية، في هذه المسألة بالذات بعد البحث والتثبيت تؤكد ما يلي:

أ - أن دلالتها الحقيقية متباينة (ما يظن من المترادفات هو من المتباينات).

ب - الإشكالية الأساسية هي انحراف الاستعمال على مرّ الزمن.

بمعنى أن هذه المفردات المتداعية على المعنى الواحد، لو أحكم استعمالها لا نتفت ظاهرة الترادف من العربية يقول العلامة عبد الرحمن بن خلدون فيما يشير إلى هذا

(*) - الانحراف في الاستعمال لا نعني به التطور الدلالي في هذا المقام.

المعنى ما يلي:

«... ثم لمّا كانت العرب تضع الشيء على العموم، ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظا أخرى خاصة بها، فرّق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال، واحتاج إلى فقه لغة عزيز المأخذ، كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض، ثم اختص ما فيه من الخيل بالأشهب، ومن الإنسان بالأزهر، ومن الغنم بالأملح، حتى صار استعمال الأبيض في هذه كلها لحنا وخروجا عن لسان العرب ...»(28).

ومن هنا فإذا لم يحكم الاستعمال صار الترادف - برأينا - ظاهرة إسرافية في اللغة. والاسراف مرض خطير وداء عضال مفتك بالمجتمعات يجب مكافحته بالاقتصاد، في كل الأمور. قال تعالى: «منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون»(29) وخطره على المجتمع أشبه بخطره على اللغة أو هو أقرب. ومن هنا أيضا يجب مواجهته بما يسمى بالاقتصاد اللغوي. ويعنون به أن يبذل المتكلم مجهودا عضليا أو ذهنيا لا يزيد على كمية الفوائد التي من أجلها تصاغ المادة الأصلية حتى يتحقق التوازن بين المجهود والمردود. ولنا جولة مع هذا الموضوع في مناسبة أخرى لأهميته.

الخاتمة

والجدير بالذكر في هذا المقام أن اللسانيات الحديثة خاصة وعلم اللغة الحديث عامة حين يعترفان بوجود ظاهرة الترادف بين المفردات، يُقرّان بوجود بعض الفروق العلمية الدقيقة في معنى تلك المترادفات. وعليه فقد تكلفت - مؤخرا - بعض المعاجم الحديثة الخاصة بالمترادفات، في بعض اللغات ببيان الفروق الدقيقة بينهما.

الهوامش:

(1) - فقه اللغة وخصائص العربية. د. محمد مبارك. ص 303 دار الفكر.

(2) - الأضداد - ابن الأنباري، ص 7

(3) - سورة الأنفال - 9 .

(4) - معجم المفردات ألفاظ القرآن - الراغب الأصفهاني، ص 198-199 - دار الكاتب العربي.

(5) - عن ملخص محاضرة - الدكتور جعفر دك الباب - جامعة الجزائر السنة 90-91

وفقه اللغة - عبد الواحد وافي، ص 173-174.

(6) - سورة الحجرات - 14.

(7) - البقرة - 104.

(8) - القرآن الكريم - تفسير وبيان. محمد حسن حمصي، ص 13. دار الرشيد.

(9) - معجم مفردات ألفاظ القرآن - الراغب الأصفهاني، ص 203.

(10) - الرعد - 21.

(11) - فاطر - 28.

(12) - النحل - 50.

(13) - البقرة - 273.

(14) - الأحقاف - 30.

(15) - البقرة - 17

(16) - يوسف - 72.

(17) - البقرة - 89.

(18) - الفجر - 23.

(19) - يونس - 49

(20) - الحجر - 63.

(21) - مريم - 23.

(22) - سبأ - 13

(23) - التحريم - 6.

(24) - الفروق في اللغة - أبو هلال العسكري - دار الأفاق الجديدة.

(25) - المائدة - 03.

(26) - البقرة - 196

(27) - البرهان - في علوم القرآن - الإمام الزركشي. ج.4، ص 85-86 بتصرف، دار المعرفة.

(28) - المقدمة - عبد الرحمن بن خلدون - ج.2، ص 4 7-715 الدار التونسية للنشر.

(29) - المائدة - 66.